الاقتصاد الجزائري في التقارير الدولية

صورة الاقتصاد الجزائري في بيانات صندوق النقد الدولي 2018

المتعلقة بمشاورات المادة الرابعة

صالح صالحي / جامعة سطيف 1 (الجزائر)، salahsalhi@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2019-01-25 | تاريخ القبول: 2019-03-10 | تاريخ النشر: 2019-06-30

أولا: بيان خبراء الصندوق

ثانيا: بيان المجلس التنفيذي للصندوق

أولا: بيان خبراء الصندوق المتعلقة بمشاورات المادة الرابعة لعام 2018 مع الجزائر

ملخص

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. وبناء على الاستنتاجات الأولية التي تخلص إليها هذه البعثة، سيقوم خبراء الصندوق بإعداد تقرير يقدَّم إلى المجلس التنفيذي، بعد موافقة الإدارة العليا، للمناقشة واتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، البيانات، الاقتصاد الجزائري

- **أمام الجزائر فرصة لاعتماد سياسات تحقق التوازن بين الإصلاح الاقتصادي والنمو.**
- **ينبغي إجراء الضبط المالي على أساس من الاستمرارية والتدرج، اعتمادا على استراتيجية تمويلية واسعة النطاق يُستبعد منها الاقتراض من البنك المركزي.**
- **للمساعدة على تنويع الاقتصاد، يتعين تنفيذ كتلة حرجة من الإصلاحات الهيكلية في حين توزع أعباء الإصلاح بطريقة عادلة.**

قام فريق من صندوق النقد الدولي يقوده السيد جان-فرانسوا دوفان بزيارة إلى العاصمة الجزائرية في الفترة من 27 فبراير إلى 12 مارس 2018، لعقد مناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2018. وركزت المناقشات على مزيج السياسات والإصلاحات الرامية إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتعزيز النمو المستدام والاحتوائي. وفي ختام الزيارة، أصدر السيد دوفان البيان التالي:

"لا تزال الجزائر تواجه تحديات مهمة يفرضها هبوط أسعار النفط منذ أربع سنوات. ورغم ما حققته من ضبط مالي كبير في عام 2017، فلا يزال العجز كبيرا في المالية العامة والحساب الجاري. وقد انخفضت الاحتياطيات بمقدار 17 مليار دولار أمريكي لتبلغ 96 مليار دولار أمريكي (باستثناء حقوق السحب الخاصة)، وإن ظلت وفيرة. وتباطأ النشاط الاقتصادي بشكل عام، رغم استقرار النمو في القطاع غير الهيدروكربوني. وانخفض التضخم من 6.4% في 2016 إلى 5.6% في 2017.

"وإزاء صدمة أسعار النفط، أجرت السلطات عملية ضبط مالي في الفترة 2016-2017، وتواصل العمل على انتهاج استراتيجية طويلة الأجل لإعادة صياغة نموذج النمو الجزائري، كما اتخذت عددا من الإجراءات لتحسين مناخ الأعمال وبدء إصلاح دعم الطاقة وتحديث إطار السياسة النقدية والسماح بنشأة سوق لعقود العملات الأجنبية الآجلة.

"ومنذ نهاية 2017، عدلت السلطات استراتيجيتها الاقتصادية الكلية قصيرة الأجل. فمن أجل تعزيز النمو وخلق الوظائف، اعتمدت موازنة توسعية لعام 2018 حيث يتم تمويل العجز من البنك المركزي في الأساس، كما شددت القيود على الاستيراد. وتنوي السلطات استئناف عملية الضبط المالي اعتبارا من عام 2019 لاستعادة توازن المالية العامة مع حلول عام 2022.

ويتفق الفريق مع السلطات في هدفها المزدوج المتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والعمل على تحقيق نمو أكثر استدامة واحتواءً لكل شرائح المجتمع، ولكنها ترى أن المزيج الجديد من السياسات قصيرة الأجل ينطوي على مخاطر وقد يعوق التوصل إلى هذه الأهداف. من المحتمل أن تؤدي السياسات الجديدة إلى تفاقم الاختلالات وزيادة الضغوط التضخمية والتعجيل بفقدان احتياطيات القطع. ونتيجة لذلك، قد لا تصبح البيئة الاقتصادية مساعدة للإصلاحات وتنمية القطاع الخاص.

"ويرى الفريق أن الجزائر لا تزال أمامها فرصة لتحقيق التوازن بين الإصلاح الاقتصادي والنمو. فالدين العام المنخفض نسبيا والدين الخارجي القليل يفسحان المجال لتقوية المالية العامة بصورة تدريجية. وينبغي ضبط أوضاع المالية العامة لتعديل مستوى الإنفاق بما يتلاءم مع انخفاض مستوى الإيرادات، لكن ذلك يمكن تحقيقه بوتيرة متدرجة دون اللجوء إلى التمويل النقدي من البنك المركزي. وسيتطلب هذا الاستعانة بمجموعة متنوعة من خيارات التمويل، منها إصدار سندات دين محلية بأسعار السوق، وعقد

شراكات بين القطاعين العام والخاص، وبيع بعض الأصول، وكذلك، وهو الخيار المثالي، الحصول على قروض خارجية لتمويل مشروعات استثمارية يتم اختيارها بدقة. ينبغي تدعيم الضبط المالي من خلال نهج واسع النطاق بما في ذلك: زيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية عبر توسيع القاعدة الضريبية (الحد من الإعفاءات وتعزيز جباية الضرائب)، خفض نسبة النفقات الجارية من الناتج المحلي الإجمالي تدريجيا، والحد من الاستثمار وزيادة كفاءته. ومما يمكن أن يدعم الإصلاح الاقتصادي أيضا إجراء خفض تدريجي في سعر الصرف مع بذل جهود للقضاء على سوق الصرف الموازية. وينبغي أن يظل البنك المركزي مستعدا لتشديد السياسة النقدية إذا لم تنحسر الضغوط التضخمية. وإذا وقع الاختيار على خلق النقود لتمويل العجز، ينبغي وضع ضمانات وقائية قوية. وينبغي أن تشمل هذه الضمانات حدودا كمية وزمنية صارمة على التمويل النقدي، وتسعير هذا التمويل حسب سعر الفائدة السائد في السوق.

"وبغض النظر عن مزيج السياسات الذي تعتمده السلطات، يتعين وجود كتلة حرجة من الإصلاحات الهيكلية تدعم ظهور اقتصاد متنوع بقيادة القطاع الخاص وتحد من الاعتماد على النفط والغاز. ولتحقيق ذلك، يتعين التحرك في الوقت المناسب على عدة جبهات للحد من الروتين الإداري، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وتعزيز الحوكمة، الشفافية والمنافسة، وفتح الاقتصاد بدرجة أكبر أمام الاستثمار الأجنبي، ورفع كفاءة أسواق العمل وتحسين التوافق بين الوظائف المتاحة ومهارات العمالة، وتشجيع زيادة مشاركة الإناث في سوق العمل. ولتعزيز فعالية السياسات الاقتصادية، ينبغي أن تعمل الجزائر أيضا على مواصلة تقوية أطر سياساتها الاقتصادية، وهو ما يتضمن تعزيز إدارة المالية العامة، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتقوية إطار الإجراءات الاحترازية والاستعداد للأزمات. وينبغي أن تركز السياسات التجارية على تشجيع الصادرات بدلا من إخضاع الواردات لحواجز غير جمركية تشويهية.

"وقد التقى فريق صندوق النقد الدولي بسيادة الوزير الأول السيد أويحيى؛ ومعالي وزير المالية السيد راوية؛ ومعالي وزير التكوين والتعليم المهنيين السيد مباركي؛ ومعالي وزير الصناعة والمناجم السيد يوسفي؛ ومعالي وزير التجارة السيد بن مرادي؛ ومعالي وزير الأشغال العمومية والنقل السيد زعلان؛ ومعالي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السيد زمالي؛ وسعادة محافظ البنك المركزي السيد لوكال. كذلك عقد الفريق مناقشات مع لفيف من كبار المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي إلى جانب ممثلين للقطاعين الاقتصادي والمالي والشركاء الإجتماعيين.

"ويود فريق خبراء الصندوق توجيه الشكر إلى السلطات الجزائرية وأطراف النقاش الأخرى على ما أبدوه من ضيافة وحسن التعاون والصراحة في تبادل الآراء."

ثانيا: بيان المجلس التنفيذي المتعلق باختتام مشاورات المادة الرابعة [1] لعام 2018 مع الجزائر

لا تزال الجزائر تواجه تحديات مهمة يفرضها هبوط أسعار النفط منذ أربع سنوات. ورغم ما حققته من ضبط مالي كبير في عام 2017، فلا يزال العجز كبيرا في المالية العامة والحساب الجاري. وتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بدرجة حادة، مدفوعا أساسا بانكماش الإنتاج الهيدروكربوني، رغم أن النمو في القطاع غير الهيدروكربوني كان مستقرا. وارتفع معدل البطالة إلى 11.7% في سبتمبر 2017 مقارنة بنسبة بلغت 10.5% في سبتمبر 2016 وظل مرتفعا بصفة خاصة بين الشباب (28.3%) والنساء (20.7%). وتراجع متوسط التضخم من 6.4% في 2016 إلى 5.6% بسبب تباطؤ التضخم في السلع المصنعة والخدمات، ثم بلغ 3.4% في أبريل 2018. على أساس سنوي مقارن. وقد انخفضت الاحتياطيات بمقدار 17 مليار دولار أمريكي لتبلغ 96 مليار دولار أمريكي (مع استبعاد حقوق السحب الخاصة)، وإن ظلت وفيرة. ولا يزال الدين الخارجي ضئيلا، بينما سجل الدين العام المحلي ارتفاعا ملحوظا منذ عام 2016 وإن ظل محدودا.

تقييم المجلس التنفيذي [2]

ذكر المديرون التنفيذيون أن الجزائر لا تزال تواجه تحديات جسيمة مرتبطة بانخفاض أسعار النفط منذ عام 2014 وتباطؤ النشاط الاقتصادي. وبينما رحبوا بجهود السلطات في إدارة عملية التصحيح، فقد حثوا على مواصلة الضبط المالي والإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق لتيسير الانتقال إلى نموذج نمو أكثر تنوعا ودعم تنمية القطاع الخاص.

وذكر المديرون أن مزيج السياسات التي اعتمدته السلطات يتضمن زيادة الإنفاق من المالية العامة في 2018 يتبعها استئناف الضبط المالي على المدى المتوسط، والتمويل النقدي لعجز المالية العامة، وقيود مؤقتة على الواردات بالإضافة إلى إصلاحات هيكلية تهدف إلى تنويع الاقتصاد. وبينما أعرب عدد قليل من المديرين عن تفهمهم لمنهج السلطات، فقد رأى معظم المديرين أنه قد يتيح للاقتصاد لالتقاط الأنفاس على المدى القصير، ولكن قد يترتب عليه مخاطر كبيرة على الآفاق الاقتصادية. وأكد هؤلاء المديرون أن هذا المنهج سيؤدي على الأرجح إلى تفاقم اختلالات المالية العامة والحساب الخارجي، وارتفاع التضخم، والتعجيل بفقدان الاحتياطيات الدولية، وزيادة المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي، وفي نهاية المطاف تخفيض النمو.

وأوصى المديرون باتباع منهج يحقق نتائج أفضل على الأرجح بينما يظل أكثر قدرة على الاستمرار. واتفقوا عموما بأن ضبط أوضاع المالية العامة بالتدريج اعتبارا من عام 2018 يمكن تحقيقه بدون اللجوء إلى التمويل من البنك المركزي، وذلك بالاعتماد على مجموعة متنوعة من خيارات التمويل، بما فيها الحصول على قروض خارجية لتمويل مشروعات

استثمارية يتم اختيارها بدقة. ومما يمكن أن يدعم جهود التصحيح إجراء خفض تدريجي في سعر الصرف مع بذل جهود للقضاء على سوق الصرف الموازية.

واتفق المديرون على أن السياسة النقدية ينبغي أن تكون مستقلة وأن تهدف إلى احتواء التضخم. وفي هذا الخصوص، حثوا السلطات على التأهب لتشديد الموقف النقدي إذا ما نشأت الضغوط التضخمية. وإذ أعرب المديرون عن عدم تشجيعهم التمويل النقدي للعجز، فقد أكدوا ضرورة وضع ضمانات وقائية، تشمل حدودا كمية وزمنية، واحتواء آثاره السلبية في حالة استمراره. وفي هذا الصدد، رحبوا بالتزام البنك المركزي بتعقيم السيولة الناشئة عن التمويل النقدي حسب الحاجة.

وأيد المديرون الجهود الرامية إلى تعبئة مزيد من الإيرادات غير الهيدروكربونية، ورفع كفاءة الإنفاق العام وتحسين إدارته، وتوسيع نطاق إصلاح الدعم مع حماية الفقراء. ورحبوا بعزم السلطات على المضي قدما بالإصلاحات لدعم تنمية القطاع الخاص عن طريق تحسين بيئة الأعمال، تحسين فرص الحصول على التمويل، وتعزيز الحوكمة والشفافية والتنافس. وأعرب المديرون أيضا بأنه من المفيد اتخاذ خطوات للحد من عدم التوافق بين الوظائف المتاحة ومهارات العمالة، تحسين أداء أسواق العمل، وتشجيع زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وفتح الاقتصاد بدرجة أكبر أمام التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

وذكر المديرون أن أداء القطاع المصرفي لا يزال مواتيا نسبيا. وأبرزوا ضرورة تعزيز الإطار الاحترازي الكلي، في ظل المخاطر الاقتصادية الكلية والروابط المالية في القطاع العام، وذلك من خلال إجراء اختبارات الضغوط بصفة متكررة، ووضع إطار لإدارة الأزمات.

1] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

[2] في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين، ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي تستخدم في تلخيص المناقشات